

البحرين

تعليمات جديدة للتصاميم

دخلت التعليمات المطبقة لقانون التصاميم الصناعية في البحرين، وهو القانون رقم ٦ الصادر في ٢٩ ابريل/نيسان ٢٠٠٦ حيز التنفيذ في البلاد بتاريخ ٢٦ فبراير/شباط ٢٠١٠، في حين أن أحد أهم سمات التعليمات الجديدة هي أنها تتضمن تشريعات لدفع الرسوم السنوية للمرة الأولى في البلاد، لكن من الجدير بالملاحظة أنه حتى ولو كانت التعليمات المطبقة معمول في الوقت الحالي، فإن مكتب براءات الاختراع البحريني لا يزال يعمل على إعداداتها في تحضير للتعليمات الجديدة وأن تسديد الرسوم السنوية لا يزال غير ممكن في هذه المرحلة. وسنزودكم بالتعليقات حول المزيد من التطورات بهذا الخصوص في الوقت المناسب.

التعليمات الجديدة	التعليمات السابقة	
تمتد فترة الحماية لعشرة سنوات من تاريخ الإيداع	تمتد فترة الحماية لخمس سنوات من تاريخ الإيداع	فترة الحماية
يتم فحص الطلبات بالنسبة للشكل والجدة والتطبيق الصناعي.	يقتصر فحص الطلبات على الشكل فقط.	فحص الطلبات
تستحق رسوم الإبقاء سنوياً، اعتباراً من تاريخ المنح السنوي، وهناك فترة سماح تمتد لستة أشهر للتسديد المتأخر تخضع لرسوم إضافية.	لا يوجد تسديدات رسوم سنوية.	رسوم سنوية
الطلبات ذات الأشكال المتعددة مسموحة حالياً حتى خمسين شكل لكل طلب.	الطلبات ذات الأشكال المتعددة غير مسموحة.	الطلبات
التجديد لفترة واحدة مدتها ٥ سنوات.	التجديد لفترتين متتاليتين كل منها خمس سنوات.	التجديد

متطلبات الإيداع:

وفقاً للتعليمات المطبقة، فإن الوثائق اللازمة لإيداع طلب تصميم في البحرين هي:

١. وكالة موقعة
٢. نسخة مصدقة عن أي تسجيل محلي أو أجنبي
٣. ثلاث نسخ عن التصميم
٤. نسخة مصدقة عن وثيقة الأولوية، في حال إدعاء الأولوية
٥. وصف التصميم.

ينبغي تسليم الوثائق المذكورة أعلاه عند الإيداع. ▲

دليل العدد ١٤٤ البحرين

- تعليمات جديدة للتصاميم ١
- متطلبات الإيداع ١

قطر

- توقعات اتخاذ المزيد من إجراءات مكافحة التزوير قريباً ٢

المملكة العربية السعودية

- توفر الآن أسماء نطاق باللغة العربية ٢

عمان

- تمديد الموعد النهائي للرسم السنوية ... ٣
- زيادة على الأجور الرسمية ٣
- مكتب العلامات التجارية يعتمد الإصدار التاسع ٣

الأردن

- تخفيض على الأجور الرسمية إعتباراً من ١٧ مايو/أيار ٢٠١٠ ٣

عناوين الملكية الفكرية الرئيسية

- أسئلة متكررة حول حماية العلامات التجارية في المنطقة التجارية ٤

توقعات اتخاذ المزيد من إجراءات التزوير قريباً

أعلنت الهيئة العامة القطرية للمواصفات والمقاييس مؤخراً عن مبادرة تهدف لتعزيز حقوق حماية المستهلك في البلاد، فقطاع البضائع الاستهلاكية في قطر يتعرض بشكل متكرر لخطر داهم، وذلك غالباً بسبب التداول المتزايد للبضائع التي لا تتماشى وفقاً للمعايير الرسمية، بالإضافة لتقديم خدمات متدنية الجودة والتزوير. بموجب هذه المبادرة، ستقوم الهيئة العامة القطرية للمواصفات والمقاييس بإنشاء مختبرات للفحص وفحص العينات وتقييم النتائج وإصدار شهادات مطابقة المنتج، وهذا يعني بأن كافة المنتجات المستوردة ستدخل إلى البلاد حالما تصدر بحققها شهادات المطابقة.

الهيئة العامة القطرية للمواصفات والمقاييس هي الجهة الوحيدة في البلاد المختصة بكافة المواضيع المتعلقة بالمعايير والمقاييس والجودة، وتعمل هذه المنظمة العامة وفقاً للمتطلبات والممارسات الدولية من أجل تطوير جودة المنتجات والخدمات في البلاد ولضمان صحة ورفاهية كافة أفراد المجتمع.

وعلى سبيل التذكير، من الجدير بالملاحظة بأن مجلس الوزراء القطري قد صادق بتاريخ ٢٧ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧ على مسودة قانون للإجراءات الحدودية المرتبطة بالملكية الفكرية، وقد أحييت مسودة القانون للسلطات المختصة لمراجعتها وإقرارها. من المتوقع عمومًا أن تضم مسودة القانون تشريعات متعلقة بالنشاطات الجمركية المرتبطة بحماية الملكية الفكرية في مجال استيراد وتصدير البضائع، بحيث تهدف مسودة القانون لتعزيز إجراءات الضبط الحدودية من أجل مواجهة القرصنة والتزوير، ومن المتوقع أن تتوافق مع التشريعات الخاصة بالإجراءات الحدودية لاتفاقية الجوانب المرتبطة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية المبرمة ضمن إطار عمل منظمة التجارة العالمية. ▲

▲ المملكة العربية السعودية

توفر الآن أسماء نطاق باللغة العربية

سيشرع مركز معلومات الشبكات السعودي (SaudiNIC) بقبول طلبات أسماء النطاق العربية اعتباراً من ٣١ مايو/أيار ٢٠١٠، بحيث سيتكون التسجيل من مرحلتين:

▲ **فترة سنرايز:** من (٣١ مايو/أيار إلى ١٢ يوليو/تموز ٢٠١٠) وهي مفتوحة فقط لأصحاب العلامات التجارية و الأسماء التجارية ويجب أن يكون اسم النطاق مطابقاً بشكل تام للعلامة التجارية والاسم التجاري المعني.

▲ **فترة لاندرش:** تسمح مرحلة لاندرش (التي تبدأ بتاريخ ٢٧ سبتمبر/أيلول ٢٠١٠) لأي شخص بالتقدم لتسجيل أسماء النطاق ذات القيمة التجارية العالية، ولا يلزم تسجيل أي علامة تجارية أو اسم تجاري.

متطلبات التسجيل هي كما يلي: (١) توكيل موقع، (٢) رسالة موقعة موجهة إلى مركز معلومات الشبكات السعودي (SaudiNIC) تكون مكتوبة على ترويسة طالب التسجيل وتحمل ختم الشركة، و(٣) نسخة من شهادة التسجيل المعني، أو نسخة من شهادة التأسيس المعنية أو مستخرج السجل التجاري. الوثيقة رقم ٣ تكون مطلوبة فقط أثناء فترة سنرايز. سيبقى اسم النطاق فعالاً طالما بقيت أرقام نظام أسماء النطاق وعناوين بروتوكولات الانترنت فعالة، والتواجد المحلي مطلوب.

في ضوء ما تقدم، سيكون من الضروري للمالكين العلامات التجارية العاملين في المملكة العربية السعودية ملاحظة ما يلي:

▲ يتعين على المالكين أن يحددوا ويسجلوا كافة أسماء النطاق المحددة برمز الدولة (IDNs) التي تعنيهم من أجل تفادي أي محاولات لاستخدام أسماء النطاق بنية سيئة.

▲ يجب على المالكين أن يضمنوا أن لديهم حماية كافية للكتابة العربية لعلاماتهم.

حتى هذا التاريخ، فإن دول منطقتنا التي أكملت المتطلبات اللغوية والفنية لإدخال أسماء النطاق المحددة برمز الدولة (IDNs) هي مصر، الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، قطر، تونس، الأردن، الضفة الغربية وغزة، وباستثناء المملكة العربية السعودية، فإن المعلومات المفصلة حول الجدول الزمني والعمليات التي ستطبق لإطلاق أسماء النطاق العربية في الدول المذكورة أعلاه لا تزال غير متوفرة بعد. ▲

تمديد الموعد النهائي للرسوم السنوية

مدد مكتب براءات الاختراع مؤخراً الموعد النهائي لدفع رسوم براءات الاختراع السنوية المتراكمة من ١ أبريل/نيسان إلى ١ يوليو/تموز ٢٠١٠. تتضمن الرسوم السنوية المتراكمة، تلك الرسوم التي تستحق في الموعد السنوي الأول وكل موعد سنوي لاحق لكل: (١) تاريخ إيداع الطلب المحلي، أو (٢) تاريخ الإيداع الدولي لاتفاقية التعاون بشأن براءات الاختراع لطلب المرحلة المحلية. لن يكون من اللازم تقديم وكالة لدفع الرسوم السنوية حتى لو كان هنالك تغيير في الوكيل المسجل، يتعين على طالبي التسجيل استكمال ملفاتهم بحلول الموعد النهائي الذي يصادف ١ يوليو/تموز أو سيعتبرون متخلين عن طلباتهم.

زيادة على الأجور السنوية

أصدرت وزارة التجارة والصناعة العُمانية بتاريخ ١٦ مايو/أيار ٢٠١٠ القرار رقم ٥١/٢٠١٠ المتعلق بلائحة الأجور الرسمية فيما يخص قانون الملكية الصناعية رقم ٦٧ لعام ٢٠٠٨. استناداً للقرار الوزاري رقم ٥١/٢٠١٠، المنشور في الجريدة المحلية رقم ٩١١، تم رفع الأجور الرسمية لغالبية الأمور المتعلقة بالملكية الفكرية بشكل كبير مقارنة مع مستواها الحالي، حيث تفاوتت هذه الزيادة من ضعف السعر الحالي لإيداع طلب علامة تجارية في فئة واحدة إلى خمسة أضعاف الأجور المطبقة الحالية بالنسبة لإجراء تحري عن علامة تجارية ضمن قيود السجل. أما بالنسبة لشؤون براءات الاختراع، فقد تراوحت الزيادة من ثلاثة أضعاف السعر الحالي لإيداع طلب براءة اختراع إلى ٦ أضعاف السعر الحالي لدفع الأجور السنوية العشرين. أحد أهم بنود القرار رقم ٥١ هو أنه تضمن الأجور الرسمية المرتبطة بتسجيل وتجديد التصميمات الصناعية، وهذا يعني بأنه سيكون من الممكن قريباً إيداع طلبات تصميم للمرة الأولى في البلاد، وسنزدكم بالمزيد من المعلومات في الوقت المناسب. دخل القرار رقم ٥١ حيز التنفيذ بتاريخ ١٥ يونيو/حزيران ٢٠١٠، حيث ستطبق الأسعار الجديدة على الطلبات الجديدة والعالقة.

مكتب العلامات التجارية يعتمد الإصدار التاسع

غَيَّر مكتب العلامات التجارية العُماني مؤخراً نظام تصنيف العلامات التجارية من الإصدار الثامن لاتفاقية نيس إلى الإصدار التاسع من اتفاقية نيس، حيث شملت معظم التغييرات عناوين الفئات بين الإصدار الثامن والإصدار التاسع من نظام تصنيف نيس التي تضمنت الفئات ٢١ و ٢٩ و ٤٢ و ٤٥. من الملاحظ أن الإصدار التاسع أزال التنازل عن عبارة "غير المصنوعة من معادن ثمينة أو مطلية بها" من الفئة ٢١، وتمت إضافة الكلمة "مجمدة" إلى الفئة ٢٩، وأزيلت العبارة "الخدمات القانونية" من الفئة ٤٢ وأضيفت إلى الفئة ٤٥، وقد تم عمل تغييرات وإضافات طفيفة على فئات أخرى مثل (١٤ و ٢٠ و ٢٦ و ٣٤)، حيث تضمنت التغييرات من بين أمور أخرى، نقل البضائع والخدمات من فئة إلى أخرى والحذف بالإضافة لتغييرات في عناوين الفئات. ▲

الأردن

تخفيض على الأجور الرسمية اعتباراً من ١٧ مايو/أيار ٢٠١٠

عدلت الحكومة الأردنية عن القرار الذي اتخذته في ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٩ لرفع الأجور الرسمية بشكل كبير لجميع المسائل المتعلقة بالعلامات التجارية في البلاد، وقد خفضت الأسعار الجديدة لكنها ظلت أعلى من مستواها الأصلي. دخلت الأسعار الجديدة حيز التنفيذ اعتباراً من مايو/أيار ٢٠١٠ وستطبق على الطلبات الجديدة والعالقة (التي أودعت في الفترة ما بين ١ ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٩ و ١٦ مايو/أيار ٢٠١٠). ▲

▲ عناوين الملكية الفكرية الرئيسية

أسئلة متكررة حول حماية العلامات التجارية في المنطقة العربية

١. هل تكون الحماية على أساس «أولوية الإيداع» أو «أولوية الاستخدام»؟

توفر الدول العربية الحماية على أساس أولوية الإيداع وليس أولوية الاستخدام، ويعني نظام أولوية الإيداع الأهمية الكبيرة للتسجيل من أجل الحصول على الحق في العلامة. بخلاف الدول التي يحكمها القانون العام، فإن استخدام العلامة دون تسجيلها لا يعني بالضرورة إيجاد حقوق قابلة للحماية.

٢. هل يعد استخدام العلامة متطلباً للتسجيل؟

من الممكن تسجيل علامة في الدول العربية دون استخدامها فعلياً، لذا، ليس من الضروري تقديم معلومات مفصلة في طلبات العلامات التجارية فيما يخص الاستخدام الحالي للعلامة، لكن يجب المحافظة على حقوق العلامات التجارية من خلال الاستخدام الفعلي. يمكن أن تكون تسجيلات العلامات التجارية في معظم الدول العربية عرضة للإلغاء في حالة عدم الاستخدام، والتي تكون عادة فترة من ثلاث أو خمس سنوات.

٣. كيف تصنف طلبات العلامات التجارية في منطقتنا؟

كما هو الحال في الولايات المتحدة، من الضروري إيداع طلبات في الدول العربية فيما يخص بضائع أو خدمات معينة، بالرغم من أن معظم الدول لا تتطلب أن تكون مواصفات البضائع مفصلة كما هو الحال في الولايات المتحدة. لكل دولة متطلباتها الخاصة بالنسبة لنوع مواصفات البضائع أو الخدمات المطلوبة أو المسموحة، وعلى سبيل المثال، في الكويت وليبيا وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان والإمارات العربية المتحدة واليمن لا يمكن تسجيل الصنف ٣٣ والمنتجات الكحولية في الفئة ٣٢، ولحم الخنزير في الفئة ٢٩ لا يمكن تسجيلها في الكويت والمملكة العربية السعودية.

وأيضاً في بعض الدول العربية، يمكن لطالب التسجيل أن يودع طلباً يطالب به بكل الفئة دون تحديد بضائع/خدمات محددة، ومكاتب العلامات التجارية في هذه الدول لا تعترض على استخدام أي من عناوين الفئات لكونها عامة جداً وغير محددة (كما هو الحال على سبيل المثال في مصر).

أما في دول أخرى، مثل الأردن والسودان، فإنه ينبغي على طالب التسجيل تحديد البضائع أو الخدمات في الفئة أو غير ذلك لن يقبل الطلب. بعبارة أخرى، ستقوم اللغة الفعلية للبضائع أو الخدمات المحددة في التسجيل بتعريف عوامل نطاق حماية التسجيل.

٤. هل يمكن أن يتضمن طلب العلامة التجارية عدة أصناف، أو هل يلزم طلب منفصل لكل فئة؟

تعتمد الإجابة على ما هي الدولة التي تنوي التسجيل بها، ففي بعض الدول، من الممكن الحصول على تسجيل علامة تجارية واحد يشمل كافة البضائع أو الخدمات التي تستخدم من أجلها العلامة، بغض النظر عن عدد الأصناف المدرجة، أما الدول الأخرى فإنها تتطلب تسجيل منفصل لكل فئة منفصلة من البضائع والخدمات. يجرى الضغط هنا للمزيد من المعلومات.

٥. هل من الممكن ضمان تسجيل علامة تجارية يشمل عدداً من الدول من خلال نظام إقليمي؟

لا يوجد حتى الآن نظام تسجيل علامات تجارية إقليمي في منطقتنا يشبه نظام أو ايه بي أي (في إفريقيا) ونظام علامات الاتحاد الأوروبي. من الجدير بالملاحظة أن مجلس التعاون الخليجي كان قد طرح في العام ٢٠٠٦ قانون العلامات التجاري في مجلس التعاون الخليجي، والغاية الرئيسية منه استبدال قوانين العلامات التجارية المحلية لكل دولة من الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي (وهي البحرين، الكويت، عُمان، قطر، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) من أجل إنشاء تعليمات مطابقة موحدة. على أية حال، فإن قانون العلامات التجارية في مجلس التعاون الخليجي لا يطرح نظام إيداع موحد كما هو الحال مع قانون براءات الاختراع في مجلس التعاون الخليجي، حيث ستبقى طلبات العلامات التجارية تودع بشكل منفرد في كل دولة من الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي من أجل الحماية، ولم يدخل قانون العلامات التجارية في مجلس التعاون الخليجي حيز التنفيذ وليس من المتوقع أن يتم تفعيله قريباً.

٦. ما هي قواعد استخدام الرموز TM و SM و ®؟

لا يعد التأشير أو استخدام هذه الرموز إلزامياً في دول منطقتنا، على أي حال، فإنه ينصح باستخدام أي من هذه الرموز على علامة تجارية لأنه سيلفت انتباه الجمهور لحقوق المالك. لذا، ما هو الرمز الصحيح الذي يجب أن يستخدم؟ هل هو الرمز TM أو الرمز ®؟ من حيث المبدأ، فإنه يمكن استخدام الرمز TM عندما تكون حقوق العلامة التجارية مطالب بها فيما يخص العلامة التي لم تسجل لدى مكتب العلامات التجارية لدولة معينة، يعني أن استخدام الرمز TM لا يعني بأن العلامة التجارية محمية قانونياً. وعلى أية حال فإن رمز التسجيل ® لا يتسم بأي ثقل قانوني، فينبغي استخدامه فقط عندما تكون العلامة مسجلة مع مكتب العلامات التجارية لدولة معينة. يمكن اعتبار الاستخدام غير الشرعي للرمز ® على أنه تأشير بقصد الاحتيال في معظم دول منطقتنا. ▲